المحافظ

التاريخ : 28 ربيع الآخر 1447
الموافق : 20 أكتوبر 2025
الإشارة : 2/105/ /2025

تعميم رقم (2/رب/رب أ/رص/رت/رت أ/رك/2025/602)

إلى جميع البنوك المحلية ، شركات الصرافة ، شركات التمويل ،

مقدمو خدمات النقود الإلكترونية ، مقدمي خدمات الدفع الإلكتروني

بشأن مؤشرات الخطر لتمويل انتشار التسلح

السيد رئيس مجلس الإدارة المحترم

تحية طيبة وبعد،

تجدون مرفقًا الدليل الإرشادي المعد من قبل اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بشأن مؤشرات الخطر لتمويل انتشار التسلح ، والذي يعد مرجعاً توجيهياً هاماً للجهات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي ، لما يحتويه من أمثلة عن المؤشرات الدالة على الأنشطة أو المعاملات التي يحتمل أن تكون مرتبطة بتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل أو الوسائل المستخدمة في نقلها أو انتاجها .

مع أطيب التمنيات ،،،

باسل أحمد الهارون

اللجنة الوطنية لمكافحة
غسل الأموال وتمويل الإرهاب
NATIONAL COMMITTEE
FOR AML & CFT

مؤشرات الخطر لتمويل انتشار التسلح

دولة الكويت

سبتمبر 2025

جميع الحقوق محفوظة 2025 ©

لا يجوز القيام بنشر هذا التقرير أو إعادة إصداره أو ترجمته، كلياً أو جزئياً دون الحصول على إذن كتابي من
أمانة سر اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
بريد إلكتروني: ncamlcft@kwfiu.gov.kw

فهرس المحتويات

مؤشرات الخطر لتمويل انتشار التسلح 4

أنشطة العملاء و الشركات 4

أنشطة الحسابات والمعاملات 5

المعاملات المالية غير المباشرة. 6

أنشطة القطاع البحري 6

أنشطة تمويل التجارة 7

مؤشرات الخطر لتمويل انتشار التسلح

1) هناك العديد من التحديات التي تواجه تحديد تمويل انتشار التسلح من بينها شراء وبيع المكونات الأساسية بدلاً من الأنظمة الكاملة، إذ غالبًا ما تكون لهذه المكونات الفردية استخدامات مشروعة، وقد تُصنف على أنها سلع مزدوجة الاستخدام، مما يعقد تحديدها لأغراض غير مشروعة. إضافةً إلى ذلك، يصعب تحديد السلع ذات الاستخدام المزدوج لأنها تتطلب معرفة متخصصة، وغالبًا ما توصف بمصطلحات عامة وغير ضارة. عادة ما تكون الشبكات التي تحصل من خلالها على السلع الحساسة للانتشار معقدة، كما أن استخدام الوثائق المزورة يزيد من غموض المعاملة، مما يصعب تتبع السلع والكيانات المعنية والمعاملات المالية والمستخدم النهائي. غالبا ما تستخدم شركات وهمية ووكلاء ومستخدمون نهائيون وهميون لإخفاء الحركة الحقيقية للسلع والأموال علاوة على ذلك، عندما تكون الدولة متورطة في الحصول على السلع، قد يبدو المصدر المالي مشروعا، لكن المستخدم النهائي الفعلي والاستخدام المقصود للسلع يكونان مخفيين، مما يزيد من صعوبة تحديد هذه الأنشطة.
2) لهذه الأسباب، ينبغي على الكيانات العاملة في الكويت في مختلف القطاعات أن تكون على دراية بمجموعة مشتركة من المؤشرات التحذيرية التي قد تشير إلى التهرب من العقوبات المتعلقة بتمويل انتشار الأسلحة تُصنف هذه المؤشرات التحذيرية إلى أربعة مجالات رئيسية من الأنشطة التي يتوقع ظهور مؤشرات التحذير فيها، وهي: أنشطة العملاء والشركات وأنشطة الحسابات والمعاملات و أنشطة القطاع البحري و أنشطة تمويل التجارة.
3) هذا لا يعني أن المؤشرات التالية ستظهر منفردة أو في مجالات محددة من النشاط الاقتصادي، إذ يمكن أن يظهر كل منها منفردًا، أو مجتمعاً، أو بالتزامن مع غيره.

أنشطة العملاء والشركات

4) قد تشير بعض سلوكيات العملاء أو الشركات إلى تمويل انتشار الأسلحة أو التهرب من العقوبات، وهي مبينة في القائمة التالية:

- يقدم العملاء معلومات غامضة أو غير كاملة حول أنشطتهم التجارية المقترحة، يترددون في تقديم معلومات إضافية عن أنشطتهم عند الاستفسار ، ويصرون على الحفاظ على مستوى غير معتاد من السرية حول المعاملات، مثل عدم الكشف عن طبيعة البضائع أو وجهة الشحنات، وخاصةً عندما يتعلق الأمر بسلع ذات استخدام مزدوج.
- في المراحل اللاحقة من إجراءات العناية الواجبة، يظهر العميل، وخاصة الكيان التجاري أو مالكيه أو كبار مديريه في قوائم العقوبات أو الأخبار السلبية على سبيل المثال، بسبب مخططات غسل أموال ، سابقة، أو احتيال، أو أنشطة إجرامية أخرى، أو تحقيقات أو إدانات جارية أو سابقة)، بما في ذلك الظهور في قائمة الأشخاص المحظورين لأغراض أنظمة مراقبة الصادرات.
- يرتبط العملاء بدولة تثير القلق بشأن انتشار التسلح أو التحويل، على سبيل المثال، من خلال علاقات تجارية أو أعمال يرتبط العملاء بعلاقات مباشرة أو غير مباشرة

بأشخاص أو كيانات مدرجة في قوائم عقوبات الأمم المتحدة، وخاصة أولئك الذين تم تحديدهم على أنهم متورطون في انتشار التسلح أو تمويل انتشار التسلح.

- يتعامل العملاء مع سلع ذات استخدام مزدوج أو سلع خاضعة لضوابط التصدير أو معدات معقدة يفتقرون إلى الخبرة التقنية فيها، أو لا تتوافق مع مجال أنشطتهم المعلن عنها.
- يحول العميل أموالا من أو إلى ولايات قضائية ذات مخاطر أعلى.
- ينخرط العملاء في صفقات تجارية معقدة تتضمن العديد من الوسطاء الخارجيين في مجالات عمل لا تتوافق مع ملف أعمالهم المعلن عنه عند الانضمام.
- يستخدم العملاء خدمات مالية و/أو يجرون معاملات بعيدة كل البعد عن التجارة الفعلية للسلع.
- يجري العميل أو الطرف المقابل، المعلن عنه كشركة تجارية معاملات تشير إلى أنه يعمل كشركة تحويل أموال أو حساب دفع مباشر تتضمن هذه الحسابات حركة سريعة لمعاملات كبيرة الحجم ورصيدا صغيرا في نهاية اليوم دون أسباب تجارية واضحة. في بعض الحالات، يبدو أن النشاط المرتبط بالجهات المصدرة هو كيانات قد تكون مرتبطة ببرنامج انتشار التسلح والتي ترعاها دولة (مثل شركات وهمية تعمل بالقرب من دول مثيرة للقلق تتعلق بانتشار التسلح أو التحويل)، ويبدو أن المستفيدين مرتبطون بمصنعين أو شركات شحن خاضعة لضوابط التصدير.
- تتشارك الشركات أسماء المديرين والإدارة والعناوين ورسائل البريد الإلكتروني وأرقام الهواتف والبنية التحتية المالية مع كيانات أخرى في شبكاتها.
- تخفي الشركات هوياتها وأنشطتها من خلال استخدام أسماء مستعارة ونسخ أسماء الشركات؛ واستخدام فروع أو شركات تابعة واستخدام رعايا دول ثالثة في هياكل ملكية الشركات؛ والتسجيل في ولايات قضائية ذات سجلات شركات غامضة حيث يصعب الوصول إلى معلومات الملكية المستفيدة النهائية.

أنشطة الحسابات والمعاملات

5) يمكن أن تشير طريقة استخدام الحسابات أو إجراء المعاملات أيضا إلى تمويل انتشار التسلح أو التهرب من العقوبات على سبيل المثال:

- المنشئ أو المستفيد من المعاملة هو شخص أو كيان مقيم أو مقيم عادة في بلد يثير القلق بشأن انتشار الأسلحة أو تحويلها.
- يجري أصحاب الحسابات معاملات تتضمن مواد خاضعة للرقابة بموجب أنظمة الاستخدام المزدوج أو ضوابط التصدير، أو سبق لأصحاب الحسابات انتهاك متطلبات هذه الأنظمة.
- قد تشمل الحسابات أو المعاملات شركات ذات هياكل ملكية غامضة، أو شركات واجهة، أو شركات وهمية - على سبيل المثال، شركات لا تتمتع برأس مال مرتفع أو تظهر مؤشرات أخرى على أنها شركات وهمية. وقد يشمل ذلك أيضا فترات طويلة من ركود الحسابات تليها زيادة في النشاط.
- المعاملات التي تتضمن شحن بضائع لا تتوافق مع أنماط التجارة الجغرافية المعتادة، على سبيل المثال، حيث لا تصدر الدولة المعنية أو تستورد عادة أنواع البضائع المعنية.

- الروابط بين ممثلي الشركات التي تتبادل السلع. قد يعني هذا أن لديهم نفس المالكين أو الإدارة، أو نفس العنوان الفعلي، أو عنوان **IP**، أو رقم الهاتف، أو قد تكون أنشطتهم منسقة.

المعاملات المالية غير المباشرة.

- نشاط حساب أو معاملات يكون فيها المنشئ أو المستفيد من المؤسسات المالية المرتبطة مقيما في دولة تعاني من ضعف في تطبيق التزامات قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومعايير مجموعة العمل المالي، أو نظام ضعيف لضوابط التصدير (ينطبق أيضا على خدمات البنوك المراسلة.
- يرغب عملاء شركة تصنيع أو تجارة في استخدام النقد في معاملات السلع الصناعية أو المعاملات التجارية بشكل عام بالنسبة للمؤسسات المالية، تكون المعاملات واضحة من خلال التدفقات المفاجئة للودائع النقدية إلى حسابات الكيان، تليها عمليات سحب نقدية.
- تجرى المعاملات بناء على ترتيبات دفترية (**Ledger**) " "الحسابات" التي تغني عن الحاجة إلى معاملات مالية دولية متكررة تجري هذه الترتيبات شركات مرتبطة تحتفظ بسجل للمعاملات التي تجرى نيابةً عن بعضها البعض. وفي بعض الأحيان، تجري هذه الشركات تحويلات لموازنة هذه الحسابات.

أنشطة القطاع البحري

6) تعتمد مجموعة واسعة من أنشطة تمويل انتشار الأسلحة على القطاع البحري. قد تشير بعض السلوكيات إلى تمويل انتشار الأسلحة أو التهرب من العقوبات في حال وجود صلة بحرية. على سبيل المثال:

- يسجل كيان تجاري في عنوان يحتمل أن يكون عنوان تسجيل جماعي، مثل المباني السكنية عالية الكثافة، أو عناوين صناديق البريد، أو المباني التجارية، أو المجمعات الصناعية، خاصةً عند وجود إشارة إلى وحدة محددة.
- يدرج الشخص أو الكيان الذي يجهز شحنة شركة شحن كوجهة للمنتج.
- تختلف وجهة الشحنة عن موقع المستورد.
- تناقضات في العقود أو الفواتير أو غيرها من المستندات التجارية - على سبيل المثال، تناقضات بين اسم الجهة المصدرة واسم مستلم الدفعة اختلاف الأسعار في الفواتير والعقود الأساسية، تناقضات بين كمية أو جودة أو حجم أو قيمة السلع الفعلية وأوصافها.
- قيمة البضائع المشحونة المعلنة منخفضة مقارنة بتكلفة الشحن.
- البضائع المشحونة لا تتوافق مع المستوى الفني للبلد المراد الشحن إليه، على سبيل المثال، معدات تصنيع أشباه الموصلات التي تشحن إلى بلد لا يوجد فيه صناعة إلكترونيات.
- الشحن يتم بطريقة غير مباشرة (في حال توفر المعلومات، بما في ذلك وجهات متعددة دون أي غرض تجاري واضح، أو مؤشرات على التنقل المتكرر بين الدول، أو استخدام أسطول صغير أو قديم.
- الشحن لا يتوافق مع أنماط التجارة الجغرافية المعتادة، على سبيل المثال، لا تصدر أو تستورد دولة المقصد عادة البضائع المدرجة في وثائق المعاملات التجارية.

- تصدر البضائع عبر بلد يعاني من ضعف في تنفيذ التزامات قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومعايير مجموعة العمل المالي، أو قوانين مراقبة الصادرات، أو ضعف في إنفاذ قوانين مراقبة الصادرات.
- يتم دفع ثمن السلع المستوردة من قبل جهة غير مرسلة السلع دون أسباب اقتصادية واضحة، على سبيل المثال، من قبل شركة وهمية أو واجهة غير مشاركة في المعاملة التجارية.

أنشطة تمويل التجارة

7) قد يسهم تمويل التجارة - الذي يشمل اتفاقيات تمويل التجارة وأي اتفاقيات ملحقة بها - في تمويل انتشار الأسلحة.

وقد تشير الأنشطة التالية في هذا الصدد إلى تمويل انتشار الأسلحة أو التهرب من العقوبات:

- قبل الموافقة على الحساب يطلب العميل خطاب اعتماد لمعاملة تجارية لشحن سلع ذات استخدام مزدوج أو سلع خاضعة لضوابط التصدير.
- عدم وجود معلومات كاملة أو عدم وجودها، أو وجود تناقضات في مستندات التجارة والتدفقات المالية، مثل الأسماء والشركات والعناوين والوجهة.
- تشمل المعاملات تعليمات تحويل أو تفاصيل دفع من أو مستحقة لأطراف غير محددة في خطاب الاعتماد الأصلي أو أي مستندات أخرى.

اللجنة الوطنية لمكافحة
غسل الأموال وتمويل الإرهاب
NATIONAL COMMITTEE
FOR AML & CFT

Proliferation Financing Red Flag Indicators

State of Kuwait

September 2025

جميع الحقوق محفوظة 2025 ©

لا يجوز القيام بنشر هذا التقرير أو إعادة إصداره أو ترجمته، كلياً أو جزئياً دون الحصول على إذن كتابي

من أمانة سر اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

بريد إلكتروني: ncamlcft@kwfiu.gov.kw

Table of Contents

Red Flag Indicators for Proliferation Financing…….…..…..3
Customers and Corporation Activities…….…….…..…..3
Account and Transaction Activities..……..……...5
Maritime Sector Activities……..……..…..6
Trade Finance Activities……..……..…7

Red Flag Indicators for Proliferation Financing

1. There are several challenges in identifying proliferation financing. One issue is the purchase and sale of basic components rather than complete systems, as these individual components often have legitimate uses and may even be classified as "dual-use" goods, complicating their identification for illicit purposes. Additionally, dual-use goods are hard to identify because they require specialized knowledge and are often described using general, innocuous terms. The networks through which proliferation-sensitive goods are acquired are typically complex, and the use of falsified documentation further obscures the transaction, making it difficult to trace the goods, involved entities, financial transactions, and the ultimate end-user. Front companies, agents, and fake end-users are commonly employed to conceal the true movement of goods and funds. Moreover, when a state is involved in obtaining the goods, the financial source may appear legitimate, but the actual end-user and intended use of the goods are hidden, adding another layer of difficulty in identifying such activities.

2. For these reasons, entities operating in Kuwait in a range of sectors should be aware of a common set of red flags which may indicate proliferation financing sanction evasion. These red flags are grouped together into four broad areas of activities where one might expect to see those red flag indicators, namely: **customer and corporation activities; account and transaction activities; maritime sector activities; trade finance activities.**

3. This does not mean the following indicators will occur alone or in only in particular fields of economic activity; each of them can take place alone, together, or in combination with others.

Customers and Corporation Activities

4. Certain behaviours by customers or corporations may may be indicative of proliferation financing or sanctions evasion. These are set out in the following list:

a. Customers provide vague or incomplete information about their proposed trading activities. They are reluctant to provide additional information about their activities when queried and insist on maintaining an unusual level of secrecy around a transaction, such as not disclosing the nature of the goods or the destination of shipments, especially when involving dual-use goods.

b. In later stages of due diligence, a customer, particularly a trade entity, its owners or senior managers, appear in sanctioned lists or negative news (for instance, due to past ML schemes, fraud, other criminal activities, or ongoing or past investigations or convictions), including appearing on a list of denied persons for the purposes of export control regimes.

c. Customers are connected with a country of proliferation or diversion concern, e.g., through business or trade relations. Customers have direct or indirect ties to persons or entities on UN sanctions lists, particularly those identified as involved in proliferation or proliferation financing.

d. Customers deal with dual-use goods or goods subject to export control goods or complex equipment for which they lack technical background, or which is incongruent with their stated line of activities.

e. A customer transfers funds to or from higher-risk jurisdictions.

f. Customers are involved in complex trade deals involving numerous third-party intermediaries in lines of business that do not accord with their stated business profile established at onboarding.

g. Customers use financial services and/or conducts transactions that are physically distanced from the actual trade of goods.

h. A customer or counterparty, declared to be a commercial business, conducts transactions that suggest that they are acting as a money-remittance business or a pay-through account. These accounts involve a rapid movement of high-volume transactions and a small end-of-day balance without clear business reasons. In some cases, the activity associated with originators appear to be entities who may connected a state-sponsored proliferation program (such as shell companies operating near countries of proliferation or diversion concern), and the beneficiaries appear to be associated with manufacturers or shippers subject to export controls.

i. Corporations share directors and management, addresses, emails, phone numbers and financial infrastructure with other entities in their networks.

j. Corporations obfuscate their identities and activities through the use of aliases and transliteration of company names; the use of subsidiaries or branches; the use of third-country nationals in corporate ownership structures; registering in jurisdictions with opaque corporate registers where information on Ultimate Beneficial Ownership (UBO) is not easily accessible.

Account and Transaction Activities

5. The way in which accounts are used, or transactions take place can also point to proliferation financing or sanctions evasion. By way of example:

a. The originator or beneficiary of a transaction is a person or an entity ordinarily resident of or domiciled in a country of proliferation or diversion concern.

b. Account holders conduct transactions that involve items controlled under dual-use or export control regimes, or the account holders have previously violated requirements under dual-use or export control regimes.

c. Accounts or transactions involve possible companies with opaque ownership structures, front companies, or shell companies – e.g., companies do not have a high level of capitalization or display other shell company indicators. This could also include long periods of account dormancy followed by a surge of activity.

d. Transactions involve the shipment of goods inconsistent with normal geographic trade patterns, for instance, where the country involved does not normally export or import the types of goods concerned.

e. Links between representatives of companies exchanging goods. This could mean they have the same owners or management, same physical address, IP address or telephone number, or their activities may be coordinated.

f. Circuitous financial transactions.

g. Account activity or transactions where the originator or beneficiary of associated financial institutions is domiciled in a country with weak implementation of relevant UNSCR obligations and FATF Standards or a weak export control regime (also relevant to correspondent banking services);

h. The customers of a manufacturing or trading firm want to use cash in transactions for industrial items or for trade transactions more generally. For financial institutions, the transactions are visible through sudden influxes of cash deposits to the entity's accounts, followed by cash withdrawals.

i. Transactions are made based on "ledger" arrangements that obviate the need for frequent international financial transactions. Ledger arrangements are conducted by linked companies who maintain a record of transactions made on each other's behalf. Occasionally, these companies will make transfers to balance these accounts.

Maritime Sector Activities

6. A wide range of proliferation financing activities are reliant on the maritime sector. Certain behaviours may indicate proliferation financing or sanctions evasion where there is a maritime nexus. For instance:

a. A trade entity is registered at an address that is likely to be a mass registration address, e.g., high-density residential buildings, post-box addresses, commercial buildings or industrial complexes, especially when there is no reference to a specific unit.

b. Person or entity preparing a shipment lists a freight forwarding firm as the product's destination.

c. Shipment destination is different from the importer's location.

d. Inconsistencies across contracts, invoices, or other trade documents – e.g., contradictions between the name of the exporting entity and the name of the recipient of the payment; differing prices on invoices and underlying contracts; discrepancies between the quantity, quality, volume, or value of the actual commodities and their descriptions.

e. Shipped goods have a low declared value vis-à-vis the shipping cost.

f. Shipped goods are incompatible with the technical level of the country to which it is being shipped, e.g., semiconductor manufacturing equipment being shipped to a country that has no electronics industry.

g. The shipment is made in a circuitous fashion (if information is available), including multiple destinations with no apparent business or commercial purpose, indications of frequent flags hopping, or using a small or old fleet.

h. The shipment is inconsistent with normal geographic trade patterns, e.g., the destination country does not normally export or import the goods listed in trade transaction documents.

i. Goods are outed through a country with weak implementation of relevant UNSCR obligations and FATF Standards, export control laws or weak enforcement of export control laws.

j. Payment for imported commodities is made by an entity other than the consignee of the commodities with no clear economic reasons, e.g., by a shell or front company not involved in the trade transaction.

Trade Finance Activities

7. Trade finance – which includes trade financing agreements and any ancillary agreements – may lend itself to assisting with proliferation financing. The following activities in this respect may indicate proliferation financing or sanctions evasion:

a. Prior to account approval, customer requests letter of credit for trade transaction for shipment of dual-use goods or goods subject to export control.

b. Lack of or no full information or inconsistences are identified in trade documents and financial flows, such as names, companies, addresses, and destination.

c. Transactions include wire instructions or payment details from or due to parties not identified on the original letter of credit or other documentation.